هنأ المرأة اليمنية باليوم العالمي (8) مارس

البرلمان يقر مشروع قانون بإلغاء المادة الخامسة من القانون رقم (26) لسنة 2010م

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي مشروع قانون بإلغاء المادة الخامسة من القانون رقم (26) لسنة 2010م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (13) لسنة 2001م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته التي كان نصها (استثناء من أحكام الفقرة (أ) من المادة (12) من القانون تعتبر جداول الناخبين وقت صدور هذا القانون هي الجداول النهائية التي يعتد بها لإجراء الانتخابات النيابية في 2011م).

جاء ذلك بعد أن استعرض المجلس تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الشؤون الدستورية والقانونية والحريات العامة وحقوق الإنسان بشأن دراستها لمشروع تعديل القانون رقم (26) لسنة 2010م الخاص بتعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (13) لسنة 2001م وتعديلاته والمحال إليها من المجلس.

وكانت مناقشات أعضاء المجلس قد أكدت على ما جاء في المذكرة الإيضاحية المقدمة من الحكومة بأن هذا المشروع يأتي تنفيذاً لمبادرة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية التي أعلن عنها في الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى بتاريخ 29 صفر 1432هـ الموافق 2 فبراير 2011م، والمتعلقة بإجراء عملية مراجعة وتعديل لجداول الناخبين قبل إجراء الانتخابات النيابية 2011م، والتي جاءت تأكيداً من فخامة الرئيس بأن حق الانتخابات هو حق دستوري كفله الدستور والقانون للمواطنين، واكد نواب الشعب ان التعديل الوارد أعلاه ليتوافق مع توجهات القيادة السياسية الرامية إلى توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وإتاحة المجال لأكبر قدر من المواطنين الذين توافرت فيهم الشروط القانونية لتسجيل أنفسهم في جداول الناخبين من ممارسة حقهم الدستوري في الانتخاب والترشح.

إلى ذلك استمع المجلس إلى تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بالنزول الميداني إلى محافظتي حجة والمحويت لتقصي الحقائق حول تجدد انتشار ذبابة الدودة الحلزونية.

وقدمت اللجنة في تقريرها نبذة عن ذبابة الدودة الحلزونية وصورة عن الإجراءات المتخذة من قبل اللجنة عند تنفيذ هذه المهمة والملاحظات والاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها.

وبينت اللجنة أن ذبابة الدودة الحلزونية تعد نوعاً من الحشرات التي تضع بيضها على جروح الحيوانات وبعد فترة تفقس البيض وتؤدي إلى وجود ديدان تتغذى على الجروح نفسها ما يؤدي إلى التلف وتوسع الجروح، الأمر الذي ينتج عن نفوق الحيوانات.

وبناءً على ذلك تعتبر ذبابة الدودة الحلزونية من أخطر الآفات المدمرة التي تهدد الثروة الحيوانية، فهي تصيب الثديين في (الأبقار - الجمال- الماعز- الخراف- القطط والكلاب) كما تصيب الإنسان وفي بعض الحالات تصيب البرمائيات.

وأشارت اللجنة في تعريفها لذبابة الدودة الحلزونية أن أنثى ذبابة الدودة الحلزونية تتميز بحاسة شم قوية تجاه دماء وجروح الحيوانات ومخلفاتها وقدرة عالية للانجذاب نحو الحيوان وتحديد مكانه عن بعد لتضع البيض على شكل كتل مسطحة في الأماكن التالية من جسم الحيوان (حواف الجروح-الأغشية المخاطية الموجودة في فتحات الجسم- مؤخرة الحيوان حيث يكون المكان رطباً وملوثا- مكان السرة عند الحيوانات حديثة الولادة- منطقة الشرج والمهبل خاصة إذا كان بها جروح) وبعد الولادة وخلال (24) ساعة يفقس البيض ويتحول إلى يرقات تبدأ تتغذى على أنسجة الحيوان فيزداد حجم وعمق الجرح وينتج رائحة تجذب المزيد من إناث الذباب التي تضع المزيد من البيض حتى تصل إلى (3000) يرقة في مكان الجرح الواحد ما يؤدي إلى موت الحيوان إذا أهمل ولم يتم علاجه.

وأبرزت اللجنة في تقريرها بداية ظهور ذبابة الدودة الحلزونية في بلادنا.. مبينة أن هذا الوباء ظهر في اليمن لأول مرة منذ العام 2007م نتيجة دخول المواشي المهربة من القرن الأفريقي في ظل عدم وجود أي دور من قبل الجهة المختصة بالثروة الحيوانية في بلادنا، وقد تمركز هذا الوباء في أربع محافظات فقط هي (صعدة- حجة- الحديدة- المحويت) .

وبدأ بالظهور بمحافظة صعدة أولاً بمديرية حيدان وأنتقل بعد ذلك إلى المحافظات الثلاث الأخرى (حجة- المحويت- الحديدة) في العام نفسه وبدأ بالظهور في محافظة حجة بمديرية مستباء ثم شمل المديريات التهامية بالمحافظة وتوسعت رقعة انتشار الوباء وانتقاله من محافظة حجة إلى محافظة الحديدة ثم إلى محافظة المحويت.

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى أن وباء ذبابة الدودة الحلزونية من الأوبئة السريعة الانتشار والعابرة للحدود وذلك نظراً لقدرة وكفاءة الذبابة على الطيران حيث يمكنها أن تقطع في اليوم الواحد مسافة تتراوح بين (10) و(15) كيلو متراً بالإضافة إلى سرعة انتقال وانتشار هذا الوباء عن طريق الكلاب والقطط والحيوانات البرية المصابة التي تنتقل بحرية بين الحدود والمناطق والمراعي وبين القرى والمديريات والمحافظات خاصة في غياب وعدم تطبيق أي نظام حجر بيطري وصحي عليها، وعدم وجود نقاط مراقبة وتفتيش على حركة الحيوانات بين المديريات والمحافظات.

وأرجأ المجلس مناقشته لهذا التقرير إلى جلسة أخرى.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة عدد من المسؤولين المختصين من الجانب الحكومي.

من جهة أخرى هنأ رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي المرأة اليمنية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الثامن من مارس، الذي تحتفل فيه نساء العالم بالإنجازات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحققت لها.

وأكد رئيس مجلس النواب أن المرأة اليمنية تحقق لها في عهد الجمهورية اليمنية والوحدة والديمقراطية وفي ظل القيادة الحكيمة لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العديد من المنجزات والمكاسب الوطنية.

وافق على مشاريع القرارات والتوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للطفولة

مجلس الوزراء يقر مشروع الإستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مشروع الإستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة 2011 ـ 2015م .. ووجه الوزارات والجهات المعنية بتنفيذ ما ورد فيها ورفع تقارير دورية إلى المجلس بالنتائج .

وترتكز الإستراتيجية المقدمة من المجلس الأعلى للأمومة والطفولة على سبعة محاور رئيسية تتمثل في السياسات والتشريعات الخاصة بالطفولة المبكرة ، وقاعدة بيانات ومصادر المعلومات الخاصة بالطفولة المبكرة ، والبناء المؤسسي للمنظمات العاملة في هذا المجال ، وخدمات متنوعة ومتكاملة لهذه الشريحة، بالإضافة إلى التوعية والتثقيف ، والتمويل لبرامج وأنشطة الطفولة المبكرة ، وتقويم برامج الإستراتيجية .

وتسعى الإستراتيجية الى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها مناصرة وتعزيز وتطوير التشريعات الخاصة بالطفولة المبكرة، وتطوير قاعدة بيانات ومصادر معلومات محدثة حول هذه الطفولة، فضلاً عن تعزيز البناء المؤسسي وتنمية قدرات العاملين في المنظمات والمؤسسات العاملة في هذا المجال وفقا لمبادئ النهج الشمولي التكاملي، إضافة الى تقديم خدمات متنوعة ومتكاملة ذات جودة عالية خاصة بهذه الفئة ، ورفع الوعي المجتمعي حول أهمية تنميتها ورعايتها وغيرها .

ومن اهم قيم تنفيذ هذه الإستراتيجية، العدل في التعامل والمبادرة في تقديم الخدمات المتكاملة لجميع الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة دون تمييز ، إضافة إلى الجودة والإتقان في تقديم الخدمات لجميع أطفال المرحلة، وكذا الالتزام بالمسؤولية من قبل مقدمي الخدمة لجميع الفئات المستهدفة والتعاون والتكامل بين جميع المؤسسات في تقديم الخدمات.

وتكتسب الإستراتيجية أهميتها باعتبارها مرجعاً موحداً لجميع الجهود الوطنية التي تبذلها المؤسسات والهيئات ومنظمات المجتمع المدني العاملة في رعاية الطفولة باعتبارها الإطار العام للتوجهات والسياسات الخاصة بتنمية الطفولة المبكرة، والتي تساعد في اتخاذ الإجراءات ووضع البرامج والقيام بالمشروعات المناسبة التي تحقق تنمية ورعاية الطفل في اليمن ، فضلا عن تحديدها للاحتياجات الأساسية لتنمية هذا القطاع في المجالات المتنوعة التربوية والصحية والبدنية والاجتماعية والنفسية، الى جانب تحديدها للأدوات والمهام الفعلية للشركاء من المؤسسات المختلفة المسؤولة عن تربية وتطوير ورعاية الأطفال، وذلك لتنسيق الجهود لتنفيذ برامج وأنشطة الإستراتيجية التي تستهدف جميع الأطفال بداية من الحمل حتى سن الثامنة دون استثناء، وكذا مقدمو الرعاية في مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية .

وأشاد المجلس بالجهود المبذولة لإعداد هذه الإستراتيجية التي تعد الأولى من نوعها في هذا المجال ، منوهاً بالنهج التكاملي والشامل الذي اعتمدته الإستراتيجية في وضع برامجها وأنشطتها والذي تجسد في إشراك جميع الوزارات والمؤسسات والمنظمات ذات العلاقة في إعداد خطتها وتوزيع الأدوار لتنفيذها في المستقبل .

ووافق المجلس على مشاريع القرارات والتوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في اجتماعه المنعقد خلال شهر يناير 2011م ، وتشمل المشاريع خطة الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للعام 2011م ، وإعادة هيكلته، فضلا عن الخطة الوطنية لمكافحة ظاهرة أطفال الشوارع والخطة الوطنية لمناهضة العنف ضد الأطفال، إضافة الى خطة تنفيذ توصيات اللجنة الدولية لحقوق الطفل حول تنفيذ توصيات بنود البرتوكول الخاص ببيع الأطفال واستغلالهم في العروض غير المشروعة.

وناقش المجلس مشروع الخطة المقدمة من وزير الصحة العامة والسكان بشأن تعزيز قدرات المستشفيات العامة على المستويين المركزي والمحلي في الوفاء بالتزاماتها الطبية والعلاجية تجاه المواطنين في مختلف الظروف الاعتيادية والاستثنائية وذلك بجودة وكفاءة عالية .

وأكد المجلس دعمه لهذه الخطة، وكلف وزيري المالية والصحة العامة والسكان بمراجعتها من مختلف الجوانب الفنية والمادية، والرفع الى المجلس بالنتائج لاعتماد ما يلزم .

واطلع المجلس على مذكرة وزير التربية والتعليم حول جوانب الاعتداءات التي تعرضت لها بعض المدارس في عدد من المحافظات وأمانة العاصمة في محاولة لعرقلة سير العملية التربوية والتعليمية فيها .

وشدد المجلس بهذا الشأن على كل من نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية ووزير الداخلية ووزير التربية والتعليم ووزير الدولة أمين العاصمة ومحافظي المحافظات تحمل مسؤولياتهم في حماية العملية التعليمية من كافة الاعتداءات والممارسات الضارة بها اينما وجدت وتعزيز كافة المقومات اللازمة لسلامة أدائها، واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المعتدين وإحالتهم الى الأجهزة العدلية لينالوا جزاءهم الرادع.

كما وجه المجلس بإحالة العديد من العناصر المتهمة بالفساد في وزارة التربية والتعليم وفي الإدارات التربوية في المحافظات وكذا في المدارس الى أجهزة النيابة العامة للتحقيق معهم في قضايا الفساد.

وأرجأ المجلس مناقشة مشروع اللائحة التنفيذية لقانون صندوق تنمية المهارات المقدم من وزير التعليم الفني والتدريب المهني الى الاجتماع القادم .

وتهدف اللائحة الى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في القانون وتعزيز دور الصندوق في أداء مهامه واختصاصاته التي منها إجراء المسوحات الميدانية والدراسات والتوقعات المستقبلية اللازمة للتعرف على احتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة وتشجيع عملية تدريبها، فضلاً عن تمويل ودعم البرامج التدريبية للعاملين اليمنيين أثناء العمل ودعم التدريب المهني والتطبيقي الخاص بهم، وكذلك تدريب وتأهيل العمالة الماهرة غير المستقرة التي تعمل في السوق بالخبرة وفقا للخطط المعتمدة، الى جانب دعم قدرات معاهد ومراكز التدريب العامة التي تقوم بتنفيذ برامج في المجالات التي يحتاجها أصحاب العمل وذلك بموافقة مجلس إدارة الصندوق، وكذا تأكيد الاستفادة المثلى من برامج وخطط المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية في التدريب والتأهيل النوعي .

واطلع المجلس على التقرير الأسبوعي لوزير شؤون مجلسي النواب والشورى عن سير تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة باعمال الحكومة لدى مجلس النواب وذلك في الفترة من 28 فبراير حتى 6 مارس 2011 .

كما اطلع على التقرير الأسبوعي لوزارة الداخلية حول الأوضاع الأمنية في عموم الجمهورية، والجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية والشرطوية في مكافحة الجريمة بكل أنواعها ومستوياتها ومرتكبيها وإحالتهم الى الأجهزة العدلية وفقا للقانون.

واطلع المجلس على تقرير وزير الزراعة والري حول مشاركته في اجتماعات الدورة الـ 34 لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) الذي عقد في العاصمة الإيطالية روما يومي 19 و20 فبراير المنصرم .